الحياة الاجتماعية فى مصر بعد ربع قرن

للدكتور محمد عبد المنعم رياض بك

"ألقيت فى الجامعة الأمريكية يوم الجمعة ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٢ افتتاحا لسلسلة محاضرات عن مصر بعد ربع قرن" .

سيداتى سادتى :

لا أدرى كيف أتصور المجتمع المصرى بعد ربع قرن خصوصا ونحن الآن فى عهد تكتنفه الزوابع والأعاصير ولا يعلم إلا الله كيف تطوح هذه الأعاصير والزوابع بعالمنا وهل يكتب لنا الخير والهناءة والسلام أم يخطئنا التوفيق ، لا أدرى إذا كان لنا أن ننظر إلى مثل هذا المستقبل بعين التشاؤم نظرا لما يلقاه العالم من أنواع الحروب والويلات وما يحيط به من بؤس وشقاء أم ننظر اليه متفائلين آملين فى الخير بعد الشر وفى الفرج بعد الضيق — والتفاؤل والتشاؤم منظاران طالما استعملهما الناس فى كل العصور .

فأى خطة نختار إذا أردنا أن نتنبأ بما يكون عليه حال مجتمعنا بعد خمس وعشرين سنة وبأى منظار ننظر خلال سحب المستقبل الكثيفة لنتبين منها ما نعتقد أنه سيكون حظ قومنا بعد هذه الحقبة؟ فى الواقع يجب أن لا نستسلم للتشاؤم حتى لا يغشى على أبصارنا ، كما يجب أن لا نغرق فى التفاؤل فلا نرى الأشياء على حقيقتها ، ولا سبيل للابتعاد عن هذين القطبين اللذين يتنازعان البشر عادة وهما التشاؤم والتفاؤل إلا إذا اخترنا طريقا سليما يصل بنا إلى نتيجة لا أقول إنها مؤكدة الحصول بل يكفى أن تكون محتملة تتفق مع العقل والمنطق السليم — هذا الطريق هو الطريق العلمى القائم على استنباط النتائج من المقدمات الصحيحة ، مثله فى ذلك مثل الخطة المحكمة التى يرسمها القائد المحنك على أساس تجاربه وماديه من قوة أو عتاد وما يكتنفه من سهول أو جبال أو غير ذلك من مميزات الطبيعة أو ظروف الحال ، أو مثل التصميم الذى يضعه المهندس الكفء لدار يبنيها فيحسب حساب الأرض التى يقام عليها البناء ووضعها ومبلغ متانتها أو ضعفها ومدى مساحتها والأراضى أو المبانى المجاورة لها والتكاليف التى يحتاج اليها البناء ومبلغ مقدرة صاحبه على دفعها ، فيضع تصميمه للبناء المستقبل على أسس صحيحة سليمة .

ولعله إذ اتخذت قواعد سليمة على أساس الماضى والحاضر وبنى عليها المستقبل أمكننا أن نتنبأ بما يمكن أن يؤدى اليه التطور الطبيعى لمجرى الحوادث وربما تمكنا بذلك من درس المستقبل دراسة لا تقل فى صدقها عن دراسة التاريخ للماضى وقد يأتى الوقت الذى يدرس

فيه فى المدارس علم المستقبل كما يدرس علم التاريخ بل قد تكون فى دراسة المستقبل فوائد تفوق فوائد دراسة التاريخ ، لأنه إذا لم نستطع تغيير الماضى فان فى استطاعتنا أن نؤثر بتفكيرنا على عالمنا فى الغد . وقد يكون أيسر لنا أن نرسم صورة للمستقبل بعد خمس وعشرين أو خمسين سنة من أن نرسم صورة لما يحدث بعد سنة أو سنتين ، وهذا شبيه فى كتابة التاريخ فانه من الأسهل أن يكتب تاريخ الحوادث البعيدة عن أن يكتب تاريخ الحوادث القريبة منا إذ ليس من السهل أن ننظر إلى العهود الحديثة بالعين المجردة عن الهوى وزنها بميزان صادق .

كذلك تمتاز دراسة المستقبل عن دراسة الماضى بأننا لن نهتم فى المستقبل بالمسائل الثانوية بل نوجه اهتمامنا إلى التطورات الهامة التى ننتظر حدوثها . أما فى دراسة التاريخ فان جزءا كبيرا منها يدور حول أمور تافهة كأسماء لا تفيد كثيرا بجانب الأفعال التى كان لها أثر كبير فى تغيير مجرى الحياة بين الناس ، وهذه الأسماء لن تكون موضع بحث فى دراسة المستقبل فلن يهم مثلا أن يكون رئيس دولة فى المستقبل اسما معينا وإنما قد يمكن إعطاء فكرة صحيحة بقدر الامكان عن طرق المعيشة بعد حقبة معينة من الزمن وعن الملبس والمأكل وطرق المواصلات وغير ذلك من وسائل الحياة فى مستقبل الأيام .

قد يعترض على فكرة دراسة المستقبل على أساس التطور والتقدم بأن هذه الفكرة قائمة على فرض قد لا يتحقق وهو أن العالم يسير دائما نحو الأمام دون وقوف أو تراجع ، ولكن نظرة واحدة للماضى تكفى للرد على هذا الاعتراض . حقيقة مر بالعالم زمن كالقرون الوسطى يلوح لنا فيها أن تقدم البشر توقف فترة ولكن إذا نظر إلى هذه الفترة نظرة واسعة لوجد أنها كانت مؤقتة وأن تطور الحياة لا يقف بسبب مثل هذه الفترة أو ما يشابهها ، مثله فى ذلك مثل تفكير الانسان الذى قد يعطل يوما أو بعض يوم بسبب جوع طارئ أو تخمة أو غير ذلك من العوارض المؤقتة ثم يعود التفكير صافيا بعد زوال العارض ، وما العوارض التى تعترض سير تطور الانسانية وتقدم العالم إلا كالأمواج التى تعلو وتنخفض فوق سطح المجرى الكبير ولكن لا تؤثر على سيره واتجاهه ، أو كحجر قد يقع فى طريق النهر الجارى وقد يحجز الماء فترة ولكن لا يلبث أن يتغلب عليه المجرى فتتجمع المياه المختزنة خلف الحجر وتطفو عليه وتسير فى طريقها .

وعند دراستنا للمستقبل نتجرد من المؤثرات الشخصية أو النفسية فنترك العواطف جانبا وننظر إلى ما نعتقد أن المنطق ومجرى الحوادث يؤديان إليه دون تأثر بحكمنا الحالى على الأشياء وتقديرنا الضيق لها . ألا نجد مثلا أن كثيرا من البلاد الغربية كانت تنظر إلى نظام اجتماعى كنظام الطلاق نظرة الازدراء والاشمئزاز وتعتبر أنه يخالف قواعد الاجتماع بل قواعد الآداب . وها نحن أولاء نرى أغلب التشريعات الحديثة الآن تنظم الطلاق وتيسره وتحايل على النصوص القديمة التى كانت تحول دونه لتجد منها مخرجا يسمح للزوجين اللذين لا يستطيعان الاستمرار

فى حياتهما المشتركة أن ينفصلا دون أن يكون فى ذلك ما يثير المجتمع أو يخالف القانون، ولكن الباحث فى تاريخ التطور الاجتماعى كان يستطيع لو وضع نفسه فى العهد الماضى الذى كان الطلاق فيه محرما فى البلاد الغربية أن يستنتج من تطور المجتمع أنه سيأتى اليوم الذى يباح فيه مثل هذا النظام . والآن ألا ترى أن بعض الكتاب الغربيين يستسيغون فكرة كانوا يقاومونها كل المقاومة وهى فكرة تعدد الزوجات باعتبار أن الحروب المتوالية التى تصيب البشر قد تؤدى إلى اختلال النسبة بين الذكور والإناث مما يجعل مثل هذا النظام جائزا بل مرغوبا فيه ؟ فالباحث فى المستقبل يجب أن يتجرد عن ميوله الخاصة ونظراته الضيقة وينظر إلى أفق واسع بعيد عن قيود الزمان والمكان .

قد تكون هناك عقبة فى بحث المستقبل وهى تقدير المواعيد أو التواريخ التى تقع فيها التطورات المنتظر حدوثها نتيجة للتقدم المطرد . ولكن أهمية هذه المواعيد قليلة نسبيا إذا قيست بالمدى الذى يبلغه التقدم ، فإذا هدانا البحث مثلا إلى توقع اليوم الذى يمكن فيه خزن الكهرباء أو تجميع أشعة الشمس أو غير ذلك من الاكتشافات التى تغير وسائل معيشتنا تغييرا كبيرا ، فلا يهم بعد ذلك أن نحدد الميعاد بالضبط الذى سيخرج فيه هذا الاكتشاف إلى حيز الوجود ، قد يكون ذلك غدا وقد يكون بعد عشرات السنين ، ولكن إذا نظرنا إلى تطور الأبحاث العلمية فى هذا الشأن وإلى اتجاهها أمكننا أن نستنتج استنتاجا صحيحا وهو أن مثل هذا الاكتشاف سيخرج يوما ما وربما كان فى هذا الاستنتاج ما يهيئ الأذهان له ويشحذ الهمم إلى تحقيقه .

قرأت منذ بضعة أيام فقط أنه قد أمكن اكتشاف مادة جديدة تعطى فى حالات نقص الدم بدلا من عملية نقل الدم المعروفة ، وأن هذه المادة يمكن نقلها فى صورة مسحوق أو سائل ولا يتطرق اليها الفساد . مثل هذا الاكتشاف كان منتظرا منذ مدة لأن الأبحاث الدائرة حول عملية نقل الدم وما يحيط بها من دراسات مختلفة كدراسة أنواع الدم وغير ذلك كان ينتظر أن تؤدى حتما إلى الوصول إلى اكتشاف وسيلة لاختزان الدم حتى يمكن نقله فى أى وقت ثم إلى التقدم خطوة أخرى واكتشاف مادة تحل محل عملية نقل الدم .

تحضرنى الآن أمثلة من هذا القبيل ذكرها الكاتب الانجليزى هـ . ج . ويلز فى أبحاثه عن المستقبل ، فقد تكهن فى أول هذا القرن بما يصل إليه الطيران وإن كان أخطأ فى تقدير الوقت إذ ذكر أنه ستطير الطائرات قبل سنة ٢٠٠٠ بل قدر احتمال ذلك قبل سنة ١٩٥٠ أى توقع تقدم الطيران ، وإنما قدر له نحو خمسين سنة على الأقل ولكن لم تمض ست سنوات على ظهور كتابه فى هذا الشأن حتى بدأ الطيران فعلا ، إذ شرع الأخوان رايت وهما من أوائل الطيارين فى تجربة الطيران ، وها نحن أولاء الآن ولما نصل بعد إلى سنة ١٩٥٠ نرى الطيران يخطو خطوات جبارة حتى أصبح هو العامل الأكبر فى الحرب الحالية .

وبمناسبة ذكر الكاتب ويلز أذكر له نبوءتين: الأولى أنه تنبأ فى أوائل القرن الحالى أيضا عن استعمال وسيلة ذكر أنها ستكون من أهم وسائل الحروب وهى الدبابة فلما جاءت الحرب العالمية الماضية بدئ بها كتجربة أولية، وهانحن نراها فى الحرب الحاضرة، من أهم وسائل القتال، ونبوءته الثانية أن حربا ضروسا تهلك الحرث والنسل تصيب المدنية الحاضرة وأن مدنية جديدة ستقوم فى الشرق تضع قواعد جديدة حتى للملبس وتستطيع أن تتصل بالإجرام السماوية الأخرى كالمريخ والقمر وغير ذلك ويكفى للاشادة بأهمية دراسة المستقبل أن نشير إلى نبوءة كنبوءة الدبابة وأهمية العمل على تحقيقها وأثر ذلك فى حرب كالحرب الحالية .

ولعلنا نجد أن الاهتمام ببحث المستقبل قد زاد الى درجة تجعله موضع اهتمام هيئة أو مصلحة تتوفر على بحثه واستنباط ماينتظر حدوثه وتوجيه الجهود للوصول الى خير النتائج. فكما يوجد مكتب للأرصاد الجوية يقوم مكتب للأبحاث المستقبلة يتولى جمع البيانات من الجهات المختلفة وترتيبها وتنسيقها ويستخرج فى ضوئها بناء على أسس علمية صحيحة الآثار التى تؤدى اليها الاكتشافات والتطورات والتغييرات والفوائد التى يمكن أن تجنيها منها الانسانية . فيستطيع هذا المكتب مثلا أن يصل الى توقع حصول نقص فى محصول معين قبل حدوثه وذلك نظرا لما يستخرجه من الإحصاءات المختلفة الدالة على استمرار نقص هذا المحصول أو ما يستنتجه من ضرورة وقوع هذا النقص بسبب اطراد زيادة السكان أو وقوع حوادث تؤدى الى عدم نماء زراعة المحصول كقلة السماد أو فساد البذور أو تقلبات الجو أو غير ذلك، فيأخذ للأمر عدته فى الوقت المناسب ويدبر الوسائل التى تمنع وقوع كارثة مستقبلة . مثل هذا المكتب يستطيع أن يستفيد من الإحصاءات المختلفة فلا تضيع هذه الإحصاءات هباء بل يستخرج منها ما يساعد على وضع سياسة ثابتة تلائم التطور المنتظر . فمثلا يستطيع هذا المكتب بما لديه من إحصاءات ودراسات أن يعد البلاد للتطورات المستقبلة سواء فى الغذا أو العمل أواللهو أو وسائل الانتقال أو الاستعداد للطوارئ المختلفة وأن يفيد من التجارب بل من الأخطاء، وأن يقوى عادة النظر الى الأمام والتفكير فى المستقبل لتهذيب الأوضاع المختلفة بما يتلاءم مع تطور الحاجات والأغراض وتتبع التغييرات الطارئة خطوة خطوة واستخراج العبرة من الماضى، فإن الفائدة الكبيرة التى تخرج من دراسة الماضى هى رسم الطريق للمستقبل والوصول إلى نتائج ثابتة بمجهود يقل عما بذل فى الماضى، وأهم ما يمكن لهذا المكتب أن يقوم به أنه يستطيع الوصول الى الأسباب الحقيقية لمواقف المختلفة والعمل على استئصال السيئ منها وتنمية الطيب فيها، وبعباره موجزة يوجه مكتب الابحاث المستقبلة الأنظار الى السير الى الأمام لا الى الوراء فإن عجلة الزمن تدور ويجب أن نسايرها ومن الخطأ الاعتقاد بأن الانسان كان أسعد فى الحياة الماضية فالسعادة أمر نسبى ولا يمكن مع اطراد نمونا العقلى أن نقنع بوسائل الحياة الماضية. والتفكير فى المستقبل يساعدنا أكبر

مساعدة على الإفادة من مختلف الظروف الحاضرة وتهيئة ظروف أحسن منها لأولادنا فقد خلقوا — كما قال علي كرم الله وجهه — لزمان غير زماننا ويجب أن نفكر لهم في هذا الزمان المستقبل ونعدهم لما يأتي به من تطورات ومفاجئات فلا سبيل لتجنب العقبات وتجنب أثر المفاجئات والوصول بسلام إلى الهناءة المنشودة من الحياة إلا بالنظر إلى المستقبل والاحتياط بقدر الإمكان لكل ما يتوقع فيه من حوادث ، والمثل في ذلك كمثل السائر في الطريق الملتوي قد لا يرى ما سيواجهه بعد المنعطف ولكنه يتوقع دائما من شكل الطريق وما يحيط به من خبرته ما يجعله يتفادى من الحوادث ويسير في طريقه بسلام .

وما دام الهدف الأكبر للابحاث المستقبلة أن نصل إلى مجتمع أسعد حالا وأهنأ بالا فيجب العمل على إيجاد تعاون وثيق بين جميع العناصر التي يمكن أن تسير بالمجتمع إلى الغاية المنشودة فالدين والتعليم والزراعة والصناعة والطب وغير ذلك من عناصر رقي المجتمع يجب كلها أن تعمل معا طبقا لخطة منظمة متناسقة الأجزاء تقوم على أسس صحيحة مستقاة من الوقائع التاريخية وملائمة للتطورات المنتظر وقوعها في المستقبل .

والنطاق الذي يضم كل هذه العناصر وينسق بينها تنسيقا ينعكس أثره على المجتمع وأهله هو النطاق الاقتصادي فهو الذي يساعد على رفع مستوى المعيشة فإذا أصبح المستوى صالحا أمكن بعد ذلك أن تطرق أبواب الإصلاح الأخرى بل إن هذا الإصلاح يأتي بطبيعة الحال نتيجة للتحسين الاقتصادي .

طالما نادى الناس بضرورة إصلاح النواحي المختلفة للمجتمع المصري وقد تكون كلها في حاجة إلى الإصلاح وقامت الحكومات فعلا بأعمال مختلفة في سبيل هذا الإصلاح كتعميم التعليم وإقامة المستشفيات وردم الترع وإمداد البلاد بالمياه الصالحة للشرب ولكن هذه الأعمال لم تؤت ثمرتها المرغوبة فلم يعد التعليم الإلزامي فائدته المرجوة ولم تفتح المستشفيات في تحسين الصحة العامة بل لم يستفد عدد كبير من السكان من المياه الصالحة للشرب واستمروا في أخذ مياههم من الترع وغيرها من مجاري المياه غير الصالحة ، وكل ذلك لأن الأساس الأول للإصلاح غير قائم ولم يفكر أحد في إقامته وتثبيت دعائمه — هذا الأساس هو رفع مستوى المعيشة لسواد الشعب سواء الفلاحين في الريف أو الطبقات الفقيرة في المدن . فإذا أنشأنا المدارس الإلزامية للفلاحين والفقراء وطلبنا منهم أن يعلموا فيها أولادهم وأنشأنا المستشفيات وطلبنا منهم أن يدخلوها لتعالجهم من الأمراض وأن يتبعوا ما تلقيه إليهم من نصائح صحية فانه يجب قبل كل شيء أن نهيئهم لقبول التعليم وقبول العلاج وذلك لا يكون قبل أن نرتفع بهم إلى مستوى الآدميين أي نوفر لهم القوت الضروري ، إذ كيف يستطيع الفقير أن يبعث بابنه أو ابنته إلى المدرسة وهو في حاجة إليهما ثم هو لا يجد ما يكفي لغذائه أو غذاء روحه بل لا يجد الملبس الذي يكسو به ولده ؟ كيف نطالبه بأن لا يهمل علاج نفسه أو أولاده

وهولايجد ما يمسك به رمقه أو رمقهم. وكيف ننتظر حتى لو أعطيناه الدواء أن ينتج الدواء أثره والمريض خالى الوفاض بادى الانقاض ؟ إلا أننا فى الواقع نضع العربة أمام الحصان ونطلب منه أن يشدها فاذا أردنا لسواد الشعب خيرا فيجب أن نتيح له قبل كل شيء الحصول على ما يقتات به وهذا ما يعبر عنه بتحسين مستوى المعيشة التى يعيشها . بعد ذلك نستطيع أن نبحث فى توفير وسائل النظافة والملبس والمسكن وتوفير التعليم والصحة وما إلى ذلك من الاصلاحات الاجتماعية المختلفة .

وفى تحسين مستوى المعيشة لسواد الشعب ما يساعد على تحقيق المساواة بين الطبقات المختلفة إذ لايقبل أن يتنعم القليل من السكان فى بحبوحة من الرفاهية وسعة الرزق وأن تتضور الأغلبية جوعا — ليس معنى المساواة أن نزيل كل الفوارق بين الناس أو نضرب صفحا عنها بل معناها أن تمكن كل شخص من الحصول على الرزق الضرورى له ولأولاده حتى لا يقتصر خير البلاد على فريق ويبقى الآخر محروما يعيش عيشة السوائم. هذا هو عدم المساواة. وقديما قال ارسطو إن عدم المساواة من أهم الأسباب المؤدية للفوضى . والشرائع السماوية تضع من مبادئها السامية تحقيق المساواة بين الناس . فالشريعة الإسلامية تنادى بهذه المساواة والقوانين الحالية تقضى بها فما علينا إلا أن نثبت قواعد المساواة فى كل ناحية من نواحى الحياة. وأول أنواع هذه المساواة هى المساواة الاقتصادية وليس الغرض من ذلك أن يملك كل شخص من الثروة ما يساوى ما يملكه غيره من الناس بل يقصد بها أن يتوافر لكل شخص من الثروة ما يتفق مع استعداده ويساعد على تحقيق حاجاته الضرورية وألا تقتصر الملكية مثلا على عدد ضئيل من السكان وتترك الأغلبية الساحقة محرومة من كل شيء كما هو الحال الآن فان مجموع الملاك الذين يمتلكون أرضا تبدأ من أقل من فدان إلى أكثر من خمسين فدانا لايتجاوز ١٥٪ من مجموع سكان القطر المصرى. وبين هؤلاء يملك ١,٧١٨,٠٠٠ شخصا أقل من فدان بينما يملك ١٣,٠٠٠ أكثر من خمسين فدانا و إذا نظرنا إلى تفاصيل توزيع الملكية فى مصر وجدناها أبعد ما تكون عن المساواة فان ٩٣٪ من الملاك يملكون ٢٠٪ من الأراضى الزراعية بينما ٧٪ يملكون مساحة تصل إلى ٨٠٪ من مجموع الأراضى ومنهم ½٪ فى الألف من السكان يملك مساحة تصل إلى ٣٨٪ من لمساحة العامة. والذين يملكون أقل من فدان ليس لهم من الملكية إلا لفظها لأن تكاليف مساحاتهم الضئيلة تجعل فائدتهم منها قليلة ومتاعبهم فيها بالغة فالمساحة التى تقل عن فدان لا تنتج إيرادا يقوم بأود مالكها وهو يعول أسرة عدد أعضائها فى المتوسط يتراوح بين الأربعة والخمسة ولا يقتصر عدم التناسب على ملكية الناس للأراضى بل يوجد أيضا فى النسبة بين السكان ومساحة الأراضى. ففى بعض المناطق كالمنوفية مثلا يبلغ عدد السكان فيها ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة فى أرض مساحتها ٣٥٠,٠٠٠ فدان. وإن هناك فدانا واحدا لكل ثلاثة أشخاص فاذا ارتقينا إلى شمال

الدنيا وصلت هذه النسبة إلى ٢٥ فدانا للشخص الواحد . وعدم التناسب هذا يؤدى إلى نتيجة اجتماعية خطيرة إذ لا يجد سواد الناس فى الحالة الأولى ما يكفى لسد حاجتهم الضرورى ولا يجد أكثرهم محلا يعملون فيه أما فى الحالة الثانية فلا تجد الأرض عددا كافيا من العمال الزراعيين ويضطر الملاك إلى نقلهم من المناطق الأخرى الآهلة بالسكان بأجور باهضة تزيد فى التكاليف وتحول دون الانتاج الاقتصادى المفيد .

فلو استطعنا على أساس ما لدينا من إحصاءات وما نقوم به من أبحاث أن نصل إلى تحسين توزيع الثروة العقارية فى مصر وتوزيع السكان بين المناطق المختلفة ووصلنا بعد خمس وعشرين سنة الى حالة لا توجد فيها هذه المفارقات لأمكن أن يساعد ذلك مساعدة كبرى فى تحسين الحالة الاقتصادية لسكان المناطق الزراعية فى مصر ، أى للفلاحين الذين يبلغون ٨٠ ٪ من سكان القطر المصرى .

ومما يساعد على تحسين الحالة الاقتصادية وإيجاد تناسب معقول بين الطبقات المختلفة تنظيم الأجور بكيفية توفر الرزق الضرورى للفلاح وعياله . فقد دلت الأبحاث والإحصاءات على أن الغذاء الضرورى للشخص الواحد فى الـ٢٤ ساعة لا يقل ثمنه عن ٥٠ مليما ، وقد يزيد على ذلك تبعا لزيادة الغلاء ، والفلاح فى مصر لا يتناول أجرا فى الوقت الحاضر يصل الى هذا المبلغ . على أنه مما يذكر بالحمد للحكومة الحالية فى هذا الصدد أن قررت بالأمس ألا يقل أجر العامل فى مزارعها عن خمسة قروش فى اليوم ، وهذه أول خطوة جدية عملت لتحسين معيشة الفلاح — على أن الخمسين مليما لا تسد حاجات بقية أفراد الأسرة الذين يعولهم الفلاح وقد أثبتت الإحصاءات أيضا كثرة عدد الأفراد فى متوسط العائلات المصرية نظرا لزيادة المواليد فى مصر — فنسبتها ٤٥ ٪ وهى تزيد عن أية نسبة فى البلاد الأخرى — ولا تقل نسبة عدد العائلات التى يتجاوز عدد أفرادها استة عن ٣٦ ٪ من مجموع العائلات فى مصر — ولو تركنا إحصاء المكية جانبا ووزعنا الأرض الزراعية على السكان لما زاد نصيب الواحد عن عشرة قراريط وهو قدر لا ينتج فى أحسن الظروف ما يقرب من عشر مليمات يوميا ، أى خمس ما يحتاج اليه الشخص ليقى نفسه شر الجوع والأمراض الناتجة من سوء التغذية .

فلو قام مكتب بتوفى دراسة أبحاث المستقبل على ضوء الماضى والحاضر لوجد أن نسير من سيئ الى أسوأ ، فمنذ أربعين سنة كان نصيب الشخص الواحد لا يقل عن عشرين قيراطا ، وقد به اليوم يصل الى النصف ، وإذا فكرنا فى إصلاح هذه الحالة زادت سوءا فى المستقبل ، خصوصا وأن عدد السكان يزيد تناسبا بشكل لا يتناسب مع زيادة الثروة ، فقد زاد السكان فى مدة الأربعين سنة الماضية بنسبة ٦٣,٧ ٪ وهى عشرة أمثال زيادة مساحة الأراضى التى لم ترد إلا بنسبة ٦,٢ ٪ . حقيقة قد تقدم الإنتاج الزراعى بسبب

تقدم وسائل الرى والزراعة ، ولكن هذا التقدم لا تزيد نسبته عن ٢٧ ٪ وعلى هذا تستمر زيادة السكان ، وليس هناك ما يقفها لأن الأبحاث المتعلقة بتنظيم النسل لم تأخذ إلى الآن فى مصر صفة جدية ، وقد لا يكون من الخير إدخال هذه النظم إذ أثبتت التجارب الأخيرة أن الدول ذات النسل المحدود لا تستطيع مجاراة العالم فى استعداده وسيره ولا تصلح لدخول الصراع الذى يقوم فى الفترة بين شعوبه وينتظر إذن أن يصل عدد السكان بعد ٢٥ سنة الى عشرين مليونا أو يزيد دون أن تزيد مواد الثروة زيادة تذكر ، ولا يمكن الاتكال على قيام الصناعة بسد النقص ، فالصناعة فى مصر حتى بعد ٢٥ سنة لا ينتظر أن تكون عاملا أساسيا فى رفاهية البلاد ، بل ستبقى الزراعة أكبر مصدر للثروة . وعلى هذا سيهبط مستوى المعيشة عما هو عليه الآن إذا لم نصل الى رفع الثروة القومية العامة بقدر الثلث والثلث قليل لأنه لا يكفى لمواجهة المستقبل فان رفع الثروة بمقدار الثلث فقط يوصلنا الى بقاء الحالة التى نشكو منها الآن وهى حالة لا يمكن الرضاء بها .

ومما يزيد الحالة سوءا أن جزءا كبيرا من السكان مصاب بأمراض متوطنة تحول دون قيامه بعمل مجد يزيد فى ثروة البلاد فان ٨٠ ٪ من السكان تنهكهم الأمراض القاسية كالبلهارسيا والانكلستوما وهذا عدا أمراض سوء التغذية كالبلاجرا وغيرها وعدا الأمراض الأخرى كالرمد الذى يصيب نحو ٩٠ ٪ والأمراض الزهرية وغيرها . فاذا قيل إن بلادنا لم تدخل حربا منذ مدة طويلة فإننا نستطيع أن نضع بجانب أرقام القتلى والجرحى والمفقودين من الأمم المحاربة أرقاما لا تقل عنها ضخامة لمن تودى بهم الأمراض المختلفة أو تقعد بهم عن طلب الرزق فتجعل منهم طائفة أتعس من طائفة المفقودين فى الحروب إذ يصبحون عالة على غيرهم وعلى المجتمع ، وإذا أضفنا إلى ذلك ما نفقده من الأطفال وهو نحو ٥٠ ٪ من عدد المواليد سنويا وما يصيب سكان البلاد من الأمراض المختلفة عادة وهو ما لا يقل عن ثلاثة أمراض للفرد الواحد لأمكن القول إننا أمة تخوض غمار الحرب بصفة مستمرة فنحن لا نستفيد من قواتنا المختلفة ولا الأرض نستخرج منها كل ما يمكن استخراجه من فائدة ولا القوى البشرية تجد من الغذاء ما يساعدها على العمل أو الإنتاج وكل ذلك يرجع لعدم وضع خطة محكمة تقوم على الدرس الصحيح والاستقراء والإفادة من تجارب الماضى والاستعداد لمواجهة المستقبل فاذا بدأنا الآن فى العمل على رفع مستوى المعيشة لسواد الشعب سواء بالعمل على توزيع الثروة توزيعا حسنا وزيادة الإنتاج الزراعى وتشجيع الأعمال الصناعية وغير ذلك من الوسائل التى قتلت بحثا وبحت أصوات المتكلمين فيها ، أقول إذا بدأنا العمل دون الكلام فقد نصل بعد ٢٥ سنة — وهى مدة ليست بالطويلة — إلى إنقاذ المجتمع المصرى من الأخطار التى تتهدده وتفت فى عضده وتخرج منه شعبا قويا متماسكا عاملا على إسعاد بلاده .

هـذا هو ما يمليه علينا واجبنا نحو هـذه البلاد ونحو الأولاد والأحفاد الذين تسبقنا فى وجودهم على أرضها بل هذا هو ما يمليه علينا الإيمان الصحيح — أليس فى إصلاح شأن مواطنينا والعمل على تيسير سـبيل العيش لهم ما يدل على توثيق روابط التساند الاجتماعى. ليس بين أبناء الجيل الواحد فحسب، بل بيننا وبين أبناء الأجيال التالية، وبذلك تتحقق أبسط صور المساواة. وهى عدم استئثار فريق بالخيرات دون فريق ويتحقق بذلك أيضا الإيمان الذى ورد عنه فى الحديث الشريف " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" .

فليبدأ الأقوياء أو القادرون منا بالأخذ بناصر الضعفاء والعاجزين باعتبار أن هؤلاء هم فى الواقع أعضاء فى مجتمعهم بل هم جزء منهم .

إننا لا ننعم والبؤس يحيط بنا من كل جانب وهؤلاء البائسون يتمنون زوال ما بيدنا من نعمة ، أما إذا شعرت الطبقات العاملة بأن المجتمع كتلة واحدة متعاونة وأن موارد الثروة موزعة توزيعا عادلا ، وأنه يعطى لكل انسان فرصة صالحة للعمل والإنتاج . فان همتها تتضاعف حتى تزيد الثروة العامة ، إذ تشعر أنها ستنال نصيبا من هذه الزيادة فتحل المحبة بين الطبقات المختلفة محل الحسد والبغضاء . من صور التعاون التى أعتقد أنها ستعم فى المستقبل القريب أن يتعاون كبار الملاك أو أصحاب رءوس الأموال مع الحكومة فى استصلاح الأراضى البور أو فى تحسين أنواع الغلات أو إجراء التجارب العلمية أو الزراعية أو فى الأعمال الاجتماعية المختلفة دون أن يتركوا العبء كله على الحكومة ، وأن يتعاون القادرون من الملاك مع غير القادرين فى زراعة الأراضى ، على أن تعطى لهم المواشى اللازمة يملكونها مقابل جهودهم أو بثمن يستطيعون دفعه ، ثم تتدرج بهم الملكية إلى مساحات صغيرة من الأرض تزيد كلما زادت جهودهم ونما إنتاجهم . أتصـور تعاونا وثيقا بين الملاك والزراع يجعل الزراع يشعرون بأنهم غير غرباء عن الأولين ، بل إن هؤلاء يشاركونهم السراء والضراء ، وتعاونا بين العمال وأصحاب الأعمال يجعل من العمال أبناء بررة لمخدوميهم ، ومن هؤلاء آباء عطفين لا يتوانون عن توفير المعيشة الهانئة لعمالهم ، فيرد هؤلاء ما يلقونه من رعاية أضعافا مضاعفة فى عمل متواصل منتج . أتصور تعاونا بين القادرين وبين المنكوبين الذين أصابهم الدهر بويلاته . يجعل للمحرومين حقا معلوما فى أموال القادرين ، وهذا التعاون فى الواقع هو أساس الزكاة ، وهو كفيل بإزالة ما فى نفوس المحرومين من حسد ، إذ يجعلها راضية مرضية تتمنى لذوى الثراء نماء ثروتهم .

هذا التساند الاجتماعى أو التعاون الوثيق بين طبقات الشعب المختلفة هو أكبر منظم لحياة المجتمع ، وأجدى عامل لرفع مستوى المعيشة ، وهو الرباط الوثيق الذى يجمع بين أفراد الأمة وبين أجزائها المختلفة فلا يتوانى فريق عن إعانة فريق آخر ويقف المجتمع كتلة واحدة مرصوصة أمام الحدثان .

إنى لأتفاءل كل التفاؤل، فالشعب المصرى لا ينقصه الذكاء ولولا الأمراض لما نقصه النشاط وقديما حمل الشعب المصرى لواء المدنية وكان مثلا أعلى لشعوب الأرض .

لم تحرمنا الطبيعة الوسائل التى يمكن أن تؤدى بنا الى حياة اجتماعية يتعاون فيها الجميع على تحقيق الرفاهية للمجتمع بأسره . فأرضنا بتربتها الخصبة لم يستغل بعد الاستغلال الصحيح إذ هناك أراض يمكن استصلاحها تزيد مساحتها على ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأفدنة عدا مناطق البحيرات التى قد تصل الى مساحة أخرى لا تقل عن نصف مليون فدان وبعضها كان يزرع فى عهود التاريخ الغابرة — وبطن الأرض لما يستغل أيضا . وقد أثبت الخبراء وجود المعادن فيها ومياه النيل ومساقطه لما تستخدم للاستغلال المنتج، ثم توجد لدينا بحمد الله رؤوس أموال ولكن أكثرها معطل ، فلو أحسن استغلالها لعادت بأجل الفوائد على أربابها وغيرهم .

قد لا نستطيع الوصول الى النتيجة المرجوة إلا بإنفاق المبالغ الطائلة التى قد تصل الى الملايين، فزيادة الأراضى الزراعية واستصلاح الأراضى البور وما يستلزمه ذلك من أعمال كبيرة، كالمشروعات الكبرى التى يجب إقامتها على النيل، ومنها مشروع كهربة خزان أسوان كلها تحتاج إلى المال الكثير ، كذلك تحتاج تنمية الصناعة فى مصر إلى رءوس أموال كبيرة وخبرة فنية — ولكن هذه الصعوبات من الممكن التغلب عليها ، وقد استطاعت أمم ناشئة قبلنا أن تذللها ولم تقف مكتوفة الأيدى مدعية استحالة إزالة الصعاب فى طريق ترقية مجتمعها ، بل اعتبرت أن ليس هناك مستحيل فى هذا السبيل. وأن الاستحالة الوحيدة هى تعريف المستحيل أو وجوده ، إذ هو معدوم كما قال نابليون، فاذا نقصتنا رءوس الأموال أمكننا أن نحصل عليها بالقرض، سواء كان داخليا كما حصل فى قرض القطن أو خارجيا ونستعين بالأموال التى نقترضها فى تنمية ثروتنا الزراعية والصناعية .

فاذا قامت هيئة أو مكتب بمهمة دراسة حاجاتنا المستقبلة وتبينت القدر الذى تحتاج اليه من المال، لم يكن من العسير الحصول على هذا المال، ولا سيما أنه سيأتى بأطيب الثمرات للبلاد، إذ سيؤدى إلى زيادة ثروتنا ورفاهيتنا — كذلك يمكن لهذه الهيئة أن تدرس الصناعات المختلفة التى تحتاج اليها البلاد والتى يكون هناك أمل فى نجاحها مع مراعاة المواد الأولية التى يمكن أن نجدها فى أرضنا، كالمعادن التى يمكن أن تستخرج من باطن الأراضى المصرية، ومنها الحديد الذى قيل بوجوده بكثرة فى منطقة أسوان، ومع مراعاة اليد العاملة ووسائل الإنتاج والتوزيع ، وطبعا يتناول الدرس كيفية استغلال القوى الطبيعية فى البلاد كساقط المياه وما اليها ، فاذا تم هذا الدرس ، أمكن استغلال الأموال التى تجمع بالقرض أو بأية وسائل أخرى اقتصادية لتنمية الانتاج الزراعى والصناعى والوصول بذلك الى تنمية الثروة فى مصر وهو ما يؤدى حتما إلى رفع مستوى المعيشة فيها .

لقد آن أن نبدأ العمل المنتج فى هذا السبيل وقد يكون الكلام ضروريا فى أول الأمر لتذكية الشعور والإرشاد الى واجبنا نحو الأجيال المقبلة والاقتناع بضرورة الإصلاح وهذه كلها خطوات ضرورية فى أول الأمر ولكن يجب أن يتبع الكلام بالعمل وأول خطوة هى أن نعهد الى هيئة بالبحث والتمحيص على أساس علمى صحيح قائم على الاحصاءات السليمة والتجارب الجدية فى مصر وفى البلاد الأخرى، لكى نخرج لنا خطة مثلى و برنامجا قويما يؤديان فى فترة معقولة إلى إقامة الأساس الذى يمكن أن ينشأ عليه مجتمع صحيح متضامن سعيد ، فلا نجد بعد هذه المدة تلك الأحياء القذرة التى تأوى اليها الطبقات الشعبية ولا تلك القرى لتعسة بدورها وطرقاتها التى تسكنها غالبية أهل هـذا الوادى ولا نفى ذلك البؤس الذى يعيش فى ظله السواد الأعظم من مواطنينا — عندئذ يحق لنا أن نقول إن أهل هذه الكنانة لا يعرف التخاذل ولا الحرمان اليهم سبيلا .

ليس الشعب المصرى أقل من الشعوب التي تقدمت فى مضمار الحياة الحديثـة والتى أعتقد أن خطاهم كانت تسير وراءنا حتى لو مشينا على مهل . إننـا وقفنا فترة وأعتقد أننا إذا استأنفنا السير، فسيرى العالم منا العجب العجاب . يرى منا شعبا متحدا متراصا فى سيره إلى الأمام يقطع طريقه حثيثا . قد نفخ فى بوق الإصلاح . وبدأ الشعب يصحو و يشعر بواجبه نحو أبنائه وأحفاده الذين سيولدون ولن نضيع سنة من السنين القادمة سواء كانت خمسا أو خمسا وعشرين بل لن نضيع دقيقة حتى نصل بمصرنا إلى المركز الذى كانت تتبوأه والطريق إلى ذلك مرسوم فلنسلكه. لنجعل التعاون رائدنا. فالناس بخير ما تعاونوا. ولنرفع مستوى المعيشة تدريجيا ولنستغل كل ذرة من العناصر الطبيعيـة التي وهبها الله بلادنا حتى تصبح الحياة الاجتماعية فى مصر هانئة رغدة و يزول عنها الشقاء المخيم على ربوعها .

أرجو أن يتم ذلك فى أقل من خمس وعشرين سنة حتى نصرف الجزء الباقى من هـذه المـدة فى تكملة وجوه الإصلاح ونثبت ما تم منه ثم نجدد على هـذا الأساس المتين نشاطنا فى جميع الميادين فنجعل بلادنا منيعة عزيزة الجـانب لا يجسر أحد على انتهـاك حرمتها بل لا يطمع طامع فى الاعتداء عليها .

هذه آمالنا .

آمال مصر إليها طالمـا طمحت هل تبخلون على مصر بآمال

كلا ، هـذا ما ستحققه الأيام فى الخمس والعشرين سنة القادمة . أحياكم الله لتروا مصر فيها مزدهرة هانئـة سعيدة فى عهد مليكنا المحبوب "فاروق الأول" ، عهد التقـدم والإصلاح والتوفيق .

محمد عبد المنعم رياض